



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

تقارير

العلاقات الاقتصادية المغربية – الخليجية:

البواعث والفوائد

أحمد ولد نافع*





(الجزيرة)

ملخص

حضور الاستثمارات الخليجية في المغرب العربي، تجربة رائدة وبحاجة إلى تحليل واقعها بصفة شمولية وموضوعية حتى يتسنى تحسينها وتطويرها وتقديمها كأمودج مغرٍ للعمل الاقتصادي العربي المشترك، الذي هو صمام الأمان للمنطقة العربية كبديل اقتصادي حضاري يمكن أن يؤسس دعائم مستقبل عربي في عصر ما بعد الفضاءات الاقتصادية العملاقة والإنتاج المعولم.

وفي هذا السياق يأتي هذا الجهد البحثي التحليلي ليحدد العلاقات الاقتصادية المغربية-الخليجية في بواعثها وفوائدها، مجيباً على التساؤل الرئيس المتعلق بطبيعة تلك العلاقات ومظاهرها وجدواها للطرفين ومستقبلها في ظل البيئة الاقتصادية المتسمة بالتحويلات البنوية المتسارعة.

وقد تزايدت الاستثمارات الخليجية في المغرب العربي، إجمالاً من حوالي 36 مليون دولار في سنة 1990 (ما يمثل نسبة 8% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة) إلى حوالي 2986 مليون دولار في سنة 2012 (ما يمثل حوالي 40% من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة). وهذا يبين أنها تضاعفت أكثر من 82 مرة تقريباً. الشيء الذي يشي بزيادة حجم تلك الاستثمارات المصنفة ضمن الاستثمارات البينية العربية-العربية، وفي المحصلة فقد مثلت الاستثمارات الخليجية حوالي ربع الاستثمارات الدولية في المنطقة المغربية.

يعرف العصر الحالي الكثير من التفاعلات والعلاقات الاقتصادية بين الدول والمجموعات الإقليمية. وتتنوع صور وأشكال العلاقات الاقتصادية من تبادل تجاري أو تنقل وانتقال لعناصر الإنتاج من عمل أو رأس مال أو علوم وتقنيات ومعارف.

وفي هذا السياق يأتي هذا الجهد البحثي التحليلي ليحدد العلاقات الاقتصادية المغربية-الخليجية في بواعثها وفوائدها، مجيباً على التساؤل الرئيس المتعلق بطبيعة تلك العلاقات ومظاهرها وجدواها للطرفين ومستقبلها في ظل البيئة الاقتصادية المتسمة بالتحويلات البنوية المتسارعة.

أولاً: بواعث الاستثمارات الخليجية في المغرب العربي

تُبنى العلاقات الاقتصادية عادة على قواسم مشتركة بين أطرافها سواء كانت معطيات جغرافية أو سياسية أو اقتصادية أو عوامل اجتماعية ثقافية كاللغة والجذور والعادات والتقاليد. (1)

وليست العلاقات الاقتصادية المغربية-الخليجية استثناء من ذلك، بل إنها علاقات تعززها وحدة التاريخ والثقافة والأمال والألام والجغرافيا لأمة واحدة تبعثرت مكوناتها وحدودها منذ سايكس بيكو وتحولت إلى مشرق عربي (في القلب منه دول مجلس التعاون الخليجي) ومغرب عربي بدوله الخمسة (دول الاتحاد المغربي)، ولعل هذا أول باعث للاستثمار بين الطرفين. (2)

وأحد البواعث المهمة التي لا تقل أهمية عما سبق، هو الباعث الاقتصادي، بمعنى الفرصة المتاحة والعائد المتوقع من النشاط الاستثماري، حيث يتوفر الفضاء المغربي على سوق تتركز على كثافة سكانية: ليبيا بخمسة ملايين نسمة وموريتانيا بثلاثة ملايين (البلدان الأقل كثافة)، وتونس "10 ملايين"، والجزائر "30 مليوناً"، والمغرب "30 مليوناً". كما تتوافر الموارد الطبيعية ذات العلاقة بالتضاريس الجغرافية الخاصة للمنطقة، فهناك المياه النهرية (الشلف فيالجزائر ومجردة في تونس والسنغال في موريتانيا)، مع تمايز بين حجم ومستوى التساقطات، وتفاوت في نصيب مساهمة الزراعة بمفهومها الموسع في الناتج المحلي الإجمالي للدول، وبالتالي هناك المواشي (الأبقار والجمال والماعز والخيول..) في أغلب الدول المغربية التي تنتج كلها الحبوب والأعلاف والتمور ومختلف صنوف الفاكهة والخضروات. إضافة إلى توافر موارد النفط والغاز الطبيعيثم الفوسفات والحديد الخام والأسماك والتمور والمنسوجات والزيوت النباتية. (3)

وتمثل الصادرات المغربية ما قيمته 47.53 مليار دولار ممثلة حوالي 17.8% من صادرات الوطن العربي وفقاً لأحدث إحصائيات متوفرة (نهاية 2013) بينما وصلت وارداته في نفس العام ما قيمته 37.71 مليار دولار أي ما نسبته تقريباً 22% من واردات الوطن العربي. (4)

إن توفر الفضاء المغربي على هذه الموارد الاقتصادية الاستراتيجية المهمة والمتنوعة، رغم أن بعضها يتسم بالنضوب في الأمد الطويل (مورد النفط مثلاً)، جعله قبلة للاستثمارات العالمية عامة والاستثمارات الخليجية على وجه الخصوص.

ومما يثبت الأهمية الاستثمارية للمنطقة المغربية أن عدد اتفاقيات الاستثمار حتى نهاية 2011 بلغ حوالي 372 اتفاقية تتعلق بشؤون ومسائل الاستثمار الدولي الصميمة من قبيل اتفاقيات تجنّب الازدواج الضريبي واتفاقيات الاستثمار الثنائية والدولية، فقد بلغت، مثلاً، الاتفاقيات الأولى حوالي 141 اتفاقية، أما الثانية فبلغت حوالي 39 اتفاقية. (5)

إضافة إلى اشتغال دول اتحاد المغرب العربي كل على حدة على ترسانة قانونية تشجيعية للاستثمارات الدولية: مزايا وفرص وإعفاءات تصل حد المنح المؤقت وشبه الدائم (قد يصل في بعض الأحيان إلى 99 سنة، أي: ما يقارب قرناً كاملاً من الزمن). وكذلك عضوية المجموعة المغربية للأطر الدولية ذات الصلة وفي مقدمتها منظمة التجارة العالمية "WTO"، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار "MIGA"، والرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار (WAIPA). (6)

تلك المعطيات وغيرها توشح بجديّة على تهيؤ وجاهزية وتحسن البيئة الاستثمارية المغربية، الشيء الذي يجعلها منطقة جذب إقليمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة دولية كانت أم خليجية؛ إذ إن رأس المال متنسّم بالحساسية المفرطة والحدز المخاتل؛ ما يجعله يبحث عن أفضل الظروف التي توفر له آليات الزيادة والنماء.

ثانياً: حجم الاستثمارات الخليجية مغاربياً

من الثابت أن الاستثمارات الخليجية قد واكبت بعض الدول المغربية منذ خمسينات القرن الماضي، فمثلاً يشير الرئيس الأسبق المختار ولد داداه في مذكراته إلى أن الدول الخليجية أسهمت في توطيد استقلال البلاد اقتصادياً، وكان رأس المال الخليجي حاضراً في تمويل طريق الأمل باعتباره أول طريق بري معبد يربط العاصمة نواكشوط بمناطق الوسط والشرق والجنوب الشرقي الموريتاني حتى مشارف الحدود مع جمهورية مالي المجاورة على مسافة تفوق الألف كلم. (7)

ولا تزال الاستثمارات الخليجية مستمرة في أكبر شركة وطنية، هي "الشركة الوطنية للصناعة والمناجم "أسنيم"؛ إذ يمتلك البنك الكويتي الصناعي من مجموع رأسمالها 7.17% تقريباً. (8)

لكن الطفرة الأكبر كانت مع تأسيس الاتحاد المغربي ومجلس التعاون الخليجي في ثمانينات القرن الماضي؛ فمن خلال ما يمكن اعتباره أحدث بيانات وتقارير عن حركة الاستثمارات الدولية في دول الاتحاد المغربي بشكل عام، فإن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذا التكتل الاقتصادي المهم يمكن الاستئناس بما هو وارد في الجدول رقم 1- قد تطور من حوالي 400 مليون دولار في سنة 1989 إلى أن بلغت في سنة 2012 حوالي 7442 مليون دولار بمعنى أنه تضاعف 18.60 مرة.

جدول 1

الاستثمارات الأجنبية والخليجية في المغرب العربي
(المبالغ بالمليون دولار)

السنة	الاستثمارات الدولية (1)	الاستثمارات الخليجية (2)	نسبة 2 من 1
1989	400	N.A	
1990	459	36	0,08
1991	664	145	0,22
1992	1 144	215	0,19
1993	1 222	302	0,25
1994	1 048	412	0,39
1995	628	230	0,37
1996	831	265	0,32
1997	1 761	410	0,23
1998	1 547	402	0,26
1999	1 910	502	0,26
2000	1 662	509	0,31
2001	4 345	803	0,18
2002	2 579	842	0,33
2003	3 777	812	0,21
2004	3 164	900	0,28

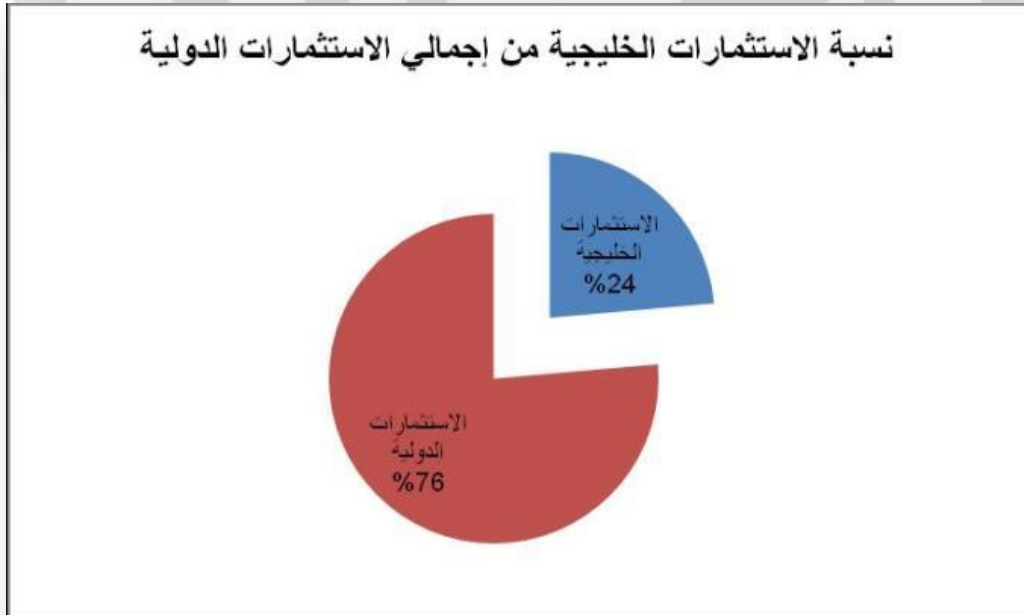
2005	5 370	1026	0,19
2006	9 771	2965	0,30
2007	10 072	3218	0,32
2008	11 361	4120	0,36
2009	9 693	2569	0,27
2010	7 390	2641	0,36
2011	6 876	2963	0,43
2012	7 442	2986	0,40

المصدر: من جمع واحتساب الباحث اعتماداً على:

- world bank: " the investment situation ", different issues.1999-2013
- <http://unctadstat.unctad.org/TableS.STATISTICS/>
- IMF: International Financial Statistic.: www.imf.org/Appendixes/statistics/countriesdata

وربما تكون هذه الطفرة في الاستثمارات بسبب ما شهدته البيئة الدولية من تحولات عميقة جاءت وليدة للعولمة وثورة المعلومات والاتصالات التي ذوت فيها العوائق أمام انتقال رؤوس الأموال والعمالة والسلع والخدمات.

أما الاستثمارات الخليجية في المغرب العربي إجمالاً فقد تزايدت من حوالي 36 مليون دولار في سنة 1990 (ما يمثل نسبة 8% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة) إلى حوالي 2986 مليون دولار في سنة 2012 (ما يمثل حوالي 40% من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة). وهذا يبين أنها تضاعفت أكثر من 82 مرة تقريباً. الشيء الذي يشي بزيادة حجم تلك الاستثمارات المصنفة ضمن الاستثمارات البينية العربية-العربية، وفي المحصلة فقد مثّلت الاستثمارات الخليجية حوالي ربع الاستثمارات الدولية في المنطقة المغاربية.



ثالثاً: التوزيع الجغرافي للاستثمارات الخليجية في المغرب العربي

بالرغم من أن بعض البلدان المغربية تصنّف عالمياً ضمن الدول المحدودة سكانياً وكثيفة الثروة المالية بسبب تعاضم عوائدها النفطية(مثل: ليبيا، والجزائر) إلا أن دولاً مغاربية أخرى مصنفة أيضاً ضمن مجموعة الاقتصادات ذات الموارد المالية المحدودة(كالمغرب، وتونس، وموريتانيا) أخذاً بالاعتبار مستوى التباين الهيكلي بين اقتصادات تلك الدول.

ولهذا، فإن إلقاء نظرة على التوزيع القطاعي للاستثمارات الخليجية سيقصر فقط في هذه الدراسة على الدول التي توفرت البيانات الكمية بشأنها؛ مما سيمنح من إعطاء صورة أشمل وأوثق عن طبيعة القطاعات الأكثر استفادة من غيرها في جذب اهتمام الاستثمارات الخليجية.

ففي تونس مثلاً بلغت الاستثمارات الخليجية حوالي 146.8 مليون دولار ما يشكّل حوالي 30% من إجمالي الاستثمارات العربية في تونس، وقد توزعت تلك الاستثمارات من الناحية القطاعية الجدول 2.

جدول 2

التوزيع القطاعي للاستثمارات الخليجية في تونس

القطاع	النسبة(%)
الصناعة	25.7
الزراعة	0.1
السياحة	4.1
الاتصالات	6.2
المالية	2
الطاقة	61.9
المجموع	100

المصدر: من جمع واحتساب الباحث اعتماداً على بيانات وتقارير: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، إصدارات مختلفة خلال الفترة 2009-2014

ومثلاً، فقد مثّلت الاستثمارات الخليجية في تونس في نهاية سنة(2010) حوالي 56.12% من الاستثمارات العربية و6.9% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال نفس الفترة.

ويري بعض الخبراء أنه خلال الفترة 2006-2012 فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة أسهمت في خلق أزيد من 59 ألف فرصة شغل ثابت ومهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي في تونس، وبحسب أحدث البيانات المتوفرة عن الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس، تورد بعض التقارير المختصة أنه في سنة 2012، جاءت الاستثمارات الخليجية لوحدها مستأثرة بنصف الاستثمارات الأجنبية المباشرة أي: 50%، حوالي 48% منها استثمارات الدولة القطرية و2% استثمارات من الكويت. وقد تقدمت الأولى(الاستثمارات القطرية) في السنوات الأخيرة محققة حضوراً لافتاً يأتي في صدارة الدول المستأثرة بقوة بالمناخ الاستثماري في تونس بنسبة تفوق الاستثمارات الفرنسية مرتين التي ظلت حتى عهد قريب بلا منازع في التأثير الاقتصادي في هذه الدولة المغربية المتوسطة. (9)

ووفقاً لبيانات الصندوق الكويتي للتنمية، وهو صندوق سيادي، فإن دولتين مغاربيتين (الجزائر، موريتانيا) قد كانتا مسرحاً لعمليات هذا الصندوق الخليجي الاستثماري؛ ففي الجزائر منح هذا الصندوق 4 قروض موزعة على(قرض واحد للقطاع الزراعي، قرضين في مجال النقل، قرض واحد في مجال الاتصالات). (10)

أما في موريتانيا فقد منح الصندوق 18 قرصاً: اثنين منها في مجال الزراعة وسبعة قروض منها في مجال النقل، وثلاثة في مجال المياه والصرف الصحي، وخمسة في مجال الاتصالات، وقرض واحد في مجال الشؤون الاجتماعية. (11)

رابعاً: عوائد الاستثمارات خليجياً ومغاربياً

هناك فوائد ومزايا كثيرة ومتنوعة لأطراف العلاقات الاقتصادية؛ فبالنسبة للطرف الخليجي فإنه قد جنى كل حزمة المزايا التالية أو بعضها على الأقل:

1. تمكن من مساعدة دول شقيقة بحاجة إلى عون مالي محدد.
2. القدرة على النفاذ إلى السوق المغربي بموارده الطبيعية، وهذا مفيد من الناحية الاقتصادية البحتة.
3. الإطلاقة على سوق اقتصادي أكبر هي السوق الإفريقية القارية التي يمثل المغرب العربي بوابتها الشمالية، الشيء الذي يمكّن الاستثمارات الخليجية من تملك موارد إضافية بالنظر لحجم الموارد الاقتصادية مغاربياً وإفريقياً.

مع أن الموضوعية في التحليل تقتضي الإقرار بغياب قاعدة معلومات عن حقيقة العوائد المالية للاستثمارات الخليجية من الناحية الفعلية، وهي ظاهرة تشكو منها الاستثمارات الأجنبية المباشرة ذات المنشأ النامي خلافاً لنظيرتها المتقدمة.

أما بالنسبة لدول المغرب فقد تم استعراض الخريطة القطاعية للاستثمارات الخليجية بحسب ما هو متاح من بيانات ناقصة بطبيعة الحال، إلا أنه بشكل عام فقد استفادت الدول المغاربية -على تفاوت في ذلك- من الاستثمارات الخليجية في دعم وتمويل برامجها التنموية من خلال:

1. رفع معدل التكوين الرأسمالي الذي مكّن من تنمية وتحسين أداء مختلف القطاعات الانتاجية (الزراعة، الصناعة، الخدمات).
2. تقليل مخاطر البطالة من خلال خلق مواطن شغل جديدة؛ الأمر الذي أسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعمل على زيادة الدخل الفردي المغربي وبالتالي تتحسن -مع الوقت- القدرة الشرائية ويتم تهيئة ظروف معيشية مريحة.
3. تشجيع المنافسة المحلية في إنتاج السلع والخدمات مع وجود استثمارات أجنبية مباشرة أخرى؛ الشيء الذي يعمل في النهاية على تحسين المنتج المحلي كمّاً وكيفاً.
4. دعم كفاءة الميزان التجاري المغربي، من خلال زيادة الصادرات المغاربية، وهو ما قد يكون مدخلاً لمعالجة اختلال موازين مدفوعات الدول المغاربية.

خامساً: رؤية الجانب الرسمي المغربي للاستثمارات الخليجية

من أجل فهم جزء من رؤية وتقييم المسؤولين المغاربيين للاستثمارات الخليجية، يمكن الاستئناس بمقاله عبد القادر عمارة، وزير التجارة والصناعة المغربي؛ إذ يقول: "إن الاستثمارات الخليجية في المغرب عرفت تطوراً كبيراً في السنوات الأخيرة، غير أنها لم ترق إلى مستوى الطموحات المغربية والإمكانات الخليجية".

وعلى ضعف حجم الاستثمارات الخليجية بتوجهها للتركيز على قطاعات السياحة والعقار التي تعرف منافسة شديدة وانخفاضاً في المردودية، إضافة إلى الانطباع لدى المستثمرين الخليجيين بأنهم لا يجدون نفس التسهيلات مقارنة بدول أخرى مثل فرنسا.

وأوضح عمارة، أن هناك فرصاً إضافية للاستثمار الخليجي، خصوصاً في القطاع الصناعي، والمشاريع المشتركة الموجهة للتصدير إلى الأسواق الخارجية". (12)

أما شقيقه الموريتاني وزير الشؤون الاقتصادية والتنمية سيدي ولد التاه، فقد قال: إن مجلس الوزراء الذي انعقد في 17 يناير/كانون الثاني 2014، صادق على إبرام إيجار حصري لقطعتين أرضيتين في ولايتي اترارزه ولبراكنه لتحالف "الراجحي" السعودي، الذي كان قد وقّع مذكرة تفاهم مع الحكومة الموريتانية، سيقوم بموجبها باستثمار مبلغ مليار دولار، لإنجاز مشروع زراعي ورعوي، وآخر لاستزراع الأسماك وتحويله. (13)

وأضاف ولد التاه: إن الأراضي المؤجرة بعيدة من النهر، ولا توجد بها تجمعات سكانية كبيرة، وإن هذا المشروع الزراعي سيوفر محاصيل مهمة، مثل: القمح والذرة الشامية، وبعض عينات الحبوب الأخرى والخضروات لسد النقص الغذائي، وإن ري هذه الأراضي سيتم من خلال قنوات لسحب المياه من النهر واستخدام أساليب متطورة كالرش المحوري. وللمشروع جانب متعلق بالثروة الحيوانية من خلال المساهمة في توفير الأعلاف والمواد البيطرية. (14)

هاتان الرؤيتان تبيّنان إلى حد معين مستوى تعاطي النخب الرسمية وصنّاع القرار في المغرب العربي مع الاستثمارات الخليجية بشكل عام، أمّا المواطنون البسطاء وقادة الرأي الثقافي والفكري فلا شك أنهم متساوقون مع تطلعات شعوبهم في بلوغ أوضاع اقتصادية أفضل.

وتأسيساً على ما سبق، ورغم حضور الاستثمارات الخليجية في المغرب العربي، يمكن القول إنها تجربة رائدة وبحاجة إلى تحليل واقعي بصفة شمولية وموضوعية حتى يتسنى تحسينها وتطويرها وتقديمها كنموذج مغرٍ للعمل الاقتصادي العربي المشترك الذي هو صمام الأمان للمنطقة العربية كبديل اقتصادي حضاري يمكن أن يؤسس دعائم مستقبل عربي في عصر ما بعد الفضاءات الاقتصادية العملاقة والإنتاج المعولم.

* أحمد ولد نافع - أكاديمي موريتاني، رئيس قسم الاقتصاد الإسلامي في جامعة العلوم الإسلامية بالعيون- موريتانيا.

المصادر

- (1) - أحمد جامع: "العلاقات الاقتصادية الدولية" (القاهرة، دار النهضة العربية، 1980)، ص 15.
- (2) من أجل تعميق التحليل عن دوافع الاستثمارات الأجنبية ودورها يمكن الرجوع إلى: عبد السلام أبووقف: "مقدمة في إدارة الأعمال الدولية"، (القاهرة، مكتبة الإشعاع الفنية، 1998)، ص 238 وما بعدها.
- (3) محمد الأمين أحمد جدو عمي: "أثر التغيرات العالمية والإقليمية بمشروع التكامل المغاربي"، (طرابلس-ليبيا، 2007) ص 10 وما بعدها.
- (4) (USA. NATIONS UNIES Publication, 2014), "Rapport sur l'investissement dans le monde 2013", (CNUCED).
- (5) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقارير مختلفة عن أوضاع الاستثمار القطرية، من خلال الموقع الشبكي للمؤسسة: <http://www.iaigc.net>
- (6) المرجع نفسه.
- (7) مذكرات الرئيس الأسبق المختار ولد داداه، النسخة العربية بعنوان "موريتانيا على درب التحديات". انظر الجزء الثاني من الفصل الثامن عشر: نحن والعرب.
- (8) الموقع الشبكي للشركة الوطنية للصناعة والمناجم:

<http://www.snim.com/a/index.php/societe/actionnariat.html>

- (9) <http://www.kapitalis.com/economie/15475-investissements-etrangers-en-tunisie-la-desillusion.html>
- (10) الموقع الشبكي للصندوق الكويتي للتنمية:
- (11) http://www.kuwait-fund.org/index.php?option=com_kfaedloanstable&Itemid=115 المرجع نفسه.
- (12) حوار مع جريدة "الشرق الأوسط اللندنية" - الخميس 16 مايو/أيار 2013 العدد 12588.
- (13) النشرة الخيرية للوكالة الموريتانية للأبناء بتاريخ 17 يناير/كانون الثاني 2014.
- (14) المرجع نفسه.

انتهى